مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 24 عدد: 51 السنة: 2020

تحقيق القول في حال عليِّ بن زيد بن جُدعان ومروياته

Opinion examination of the status of Ali ibn Zaid ibn Jadaan and his narrations

د. نورالدين تومي[1]
جامعة الوادي الجزائر
toumi-nour@univ-eloued.dz

تاريخ الوصول :2019/07/16 القبول: 2020/05/19 /النشر على الخط: 2020/06/15
Received: 16/07/2019 / Accepted: 19/05/2020 / Published online : 15/06/2020

الملخص:

يتناول هذا المقال الكلام على راوٍ من رُواة الحديث، وهو عليُّ بنُ زيد بنِ جُدعان، وذلك بتحقيق القول في درجته عند النُّقَّاد وعلاقة تلك الدَّرجة بمروياته، فإنَّ ابنَ جُدعان مشهورٌ بالضَّعف، لكن قد وثَّق هذا الرَّاوي بعضُ المتأخِّرين والمعاصرين، وهذا الذي نتج عنه بعضُ الخلل في الحكم على أحاديثه، فجاء هذا المقال بمباحثه الثلاثة ليجلِّي هذه المسألة ويُوضِّحها، حيث حاولت في المبحث الأوَّل استقراء كلّ أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في عليِّ بنِ زيد وخلاصة الكلام فيه، ثم عرضتُ في المبحث الثَّاني أقوال من وثَّقهُ من المتأخرين والمعاصرين وناقشتُ كلامهم، وخلصت في المبحث الثَّالث إلى حاله مع بيان علاقة تلك الحال بمروياته.

ومن أهمِّ النتائج التي توصَّلتُ إليها أنَّ علي بن زيد بن جُدعان ضعيفٌ عند جمهور النُّقَّاد، لكنَّه لا بأس به في الحسن البصري، ومع ضعف ابن جدعان إلا أنَّ النُّقَّاد قد يحكمون على حديثه بالصحَّة إذا تبين لهم بالقرائن إصابته فيه.

الكلمات المفتاحية: علي بن زيد بن جدعان.حال.النقاد

Abstract:

This article deals with the narration of the Hadith by Ali Ibn Zaid Ibn Judaan, by verifying the degree of the authenticity of his Hadith and the relationship of this degree to his narration. Even if Ibn Judaan was well known to be not authentic some of the late and contemporary scholars have considered himas accepted, which caused some perturbations in judging his Hadiths. This research in three parts tries to clarify this issue. I tried in the first part to extrapolate all of what was said by the imams of the rectification and the invalidation about Ali Ibn Zaid. Then in the second part, I presented and discussed what had been said by the late and the contemporary scholars whom had considered his narration as authentic. And in the last part, I concluded by showing his case and the relationship of his case with his narratives.

Among the most important findings, that I reached, is that Ali Ibn Zaid Ibn Judaan is considered as a weak narrator by the critics, even if he was accepted when narrating from Al-Hassan Al-Basri. Despite this weakness, the critics may judge his speech to be correct if they find the prove of that.

Keywords: Ali bin Zaid bin Jadaan. Condition. Critics

[1] المؤلف المرسل: د.نور الدين تومي البريد الإلكتروني: toumi-nour@univ-eloued.dz

مقدّمة:

الحمدُ لله والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد؛ فإنَّه ممَّا ينبغي على الباحثين في علوم الحديث وخصوصًا الذين لهم ميولٌ إلى مسائل النَّقد أن يُوجِّهوا دراساتِهم إلى مسائل دقيقةٍ تعود على البحث العلمي بالفائدة، وتُقدِّم خدمةً جديدة للسنة النَّبوية، لأنَّ السنة النبوية الآن تحتاج لكثيرٍ من الخدمة؛ من أهمِّها –في مجال النَّقد– تحريرُ القول في كثيرٍ من المسائل المتعلِّقة بالنَّقد خصوصًا ما تعلَّق بالحكم على المرويات والرُّواة وقواعد المصطلح، بل وتحتاج إلى التَّجديد في بعض المباحث المتعلِّقة بالمسائل السَّابقة، فالحرصُ على التَّدقيق في الجزئيات وضبطها من سمات المنهج القويم في خدمة العلوم.

ومن هذا المنطلق أردتُ أن أتكلَّم في هذا المقال على حالِ راوٍ من رواة الحديث المشهورين، وتحقيق القول في درجته ودرجة مروياته عند النُّقَّاد، ذلكم الرَّاوي هو عليُّ بنُ زيد بنِ جُدعان، وذلك أنَّه استوقفني خلال دراستي لبعض الأحاديث التي تفرَّد بها هذا الرَّاوي أنَّ بعضَ أهل العلم قد وثَّقه وخالف جمهور النُّقَّاد في ذلك؛ فإنَّه من المشهور عند المتخصِّصين في علوم الحديث أنَّ عليَّ بنَ زيد ضعيفُ الحديث، لكن قد جاء عن بعض المتأخِّرين والمعاصرين القول بتوثيقه، ومن ثَمَّ تصحيح أحاديثه، فوقع الخلل من هذا الجانب في موضعين؛ الأوَّل: القول بتوثيقه، وهو القول الذي يُخالِف ما عليه جمهور النُّقاد، والأمر الثَّاني: تصحيح جميع مروياته، وهذه نتيجة لتوثيقه.

وممَّن وقفتُ عليه قد وثَّق عليَّ بنَ زيد الإمام الذهبي في بعض المواضع، والشيخ أحمد شاكر والشيخ حاتم شريف العوني.

وعليه **فإشكالية المقال**: ما حال علي بن زيد بن جدعان جرحا وتعديلا، وما حُكم مروياته؟

ونظرا لما قد يُؤدِّيه الاختلاف في درجة ابن جدعان في مسائل الحكم على الحديث، وما يؤدي القول بتوثيقة إلى تصحيح ما هو ضعيفٌ عند النقَّاد بل وما هو منكر، أردتُ في هذه الورقات أن أُجلِّي الكلام في حال علي بن زيد بن جدعان وحال مروياته عند النُّقَّاد، وذلك لبيان الوهم الذي وقع في هذه المسألة أوَّلا، وللذبِّ عن سنَّةِ النَّبيِّﷺ ومنهج الأئمَّة النُّقَّاد ثانيا.

وقد قسَّمت هذا المقال إلى مُقدَّمةٍ وثلاثةِ مباحث وخاتمة.

المبحث الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في عليِّ بنِ زيد وتوجيه كلامهم.

المطلب الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في عليِّ بنِ زيد.

المطلب الثَّاني: شرح وتوجيه كلام النُّقَّاد.

المبحث الثَّاني: أقوال من وثَّقه من المتأخِّرين والمعاصرين ومناقشة كلامهم.

المبحث الثَّالث: خلاصة الكلام في حاله وعلاقته بمروياته.

المبحث الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في عليِّ بنِ زيد وتوجيه كلامهم.

المطلب الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في عليِّ بنِ زيد بن جُدعان.

عليُّ بنُ زيد بن جدعان: هو عليُّ بن زيد بن عبد الله بن أَبي مُليكة، واسمه زهير ابن عَبد الله بنِ جدعان بن عَمْرو بْن كعب بن سعد بن تيم بن مره القرشي التَّيْمِيّ، أبو الحسن البَصْرِيّ الضَّرير المعروف بابن جُدعان[1].

روى عن: أنسِ بنِ مالك الأنصاري، وزرارة بنِ أوفى، وسالم بنِ عبد الله بن عمر، وسعيدِ بنِ جبير، وسعيدِ بنِ المسيب، وعروةَ بنِ الزبير، وعمرو بنِ دينار، والقاسم بنِ محمد بن أبي بكر الصَّديق، ومحمد بن المنكدر، وجماعة.

روى عنه: إسماعيلُ بن عُليَّة، وحمَّادُ بنُ زيد، وحمَّادُ بنُ سلمة، وزائدةُ بنُ قدامة، وسعيدُ بن أبي عروبة، وسفيانُ الثَّوري، وسفيانُ بنُ عيينة، وشريكُ بنُ عبد الله، وشعبةُ بنُ الحجاج، وعبدُ اللهِ بن عون، وعبدُ الوارثُ بنُ سعيد، ومعتمرُ بنُ سليمان، وهشيمُ بنُ بشير، وهمَّامُ بنُ يحيى، وآخرون[2].

مات سنة تسعٍ وعشرين ومئة(129هـ)، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومئة(131هـ) [3].

قال فيه حمَّاد بن زيد: "كان عليُّ بن زيد يحدِّثنا اليوم بالحديث ثمَّ يحدِّثنا غدا، فلكأنَّه ليس ذلك"[4]، وقال في موضع: "ثنا عليُّ بنُ زيد وكان يقلب الأحاديث"[5]، وهذا إشارةٌ إلى سوء حفظه، وقال شعبة: "ثنا عليُّ بنُ زيد وكان رفَّاعا"[6]، وهذا كذلك فيه إشارة إلى سوء حفظه لأنَّه كان يرفع الموقوف، وقال الفلاس: "كان يحيى بن سعيد يَتَّقِي الحديث عن علي بن زيد، فسألته مرَّة عن حديثٍ لعليٍّ، فقرأ الإسناد ثمَّ تركه، وقال: دَعْهُ"[7]، وقال أحمد: "ليس هو بالقويِّ، روى عنه النَّاس"[8]، وقال مرة: "ليس بشيء"[9]، وقال في موضع: "ضعيف الحديث"[10]، وقال عبد الله بن أحمد: "سئل-يعني أباه- سمع الحسن من سراقة؟ قال: لا، هذا عليُّ بن زيد، يعني يرويه، كأنَّه لم يقنع به"[11]، وقال ابن معين: "ليس بحجة"[12]، وقال مرة: "ليس بذاك القوي"[13]، وقال في

---

(1) – ينظر: تهذيب الكمال(20/434-435).

(2) – ينظر: تهذيب الكمال(20/435-437)، وتهذيب التهذيب(7/322).

(3) – ينظر: تهذيب الكمال(20/444.

(4) – الجرح والتعديل(6/186).

(5) – الضعفاء الكبير للعقيلي(3/230)، وتاريخ دمشق(41/496).

(6) – التاريخ الكبير(6/275)، والجرح والتعديل(6/186)، والضعفاء الكبير للعقيلي(3/229)، والكامل لابن عدي(1/161 و6/334).

(7) – الجرح والتعديل(6/186).

(8) – مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح(3/41 رقم: 1292)، وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(6/186).

(9) – الكامل(6/335)، وتاريخ دمشق(41/498)، وتهذيب الكمال(20/437).

(10) – تاريخ دمشق(41/499)، وتهذيب الكمال(20/437).

(11) – العلل ومعرفة الرجال(2/48 مسألة رقم:1511).

(12) – الجرح والتعديل(6/187)، والكامل(6/335).

(13) – تاريخ الدارمي عن ابن معين(ص 141)، وتاريخ ابن أبي خيثمة(1/491)، والكامل لابن عدي(6/335).

موضع: "بصريٌّ ضعيف"[1]، وقال مرة أخرى: "ضعيف في كلِّ شيء"[2]، وقال في موضع آخر: "لم يكن بالحافظ"[3]، وقال عليٌّ عليُّ بنُ المديني: "هو ضعيفٌ عندنا"[4]، وقال ابنُ سعد: "وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يُحتجُّ به"[5]، وقال أبو حاتم: "ليس بقويٍّ، يُكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحبُّ إليَّ من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريرا، وكان يتشيَّع"[6]، وقال أبو زرعة[7] والنسائي[8]: "ليس بقوي"، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث ضعيف، وفيه ميل عن القصد[9] لا يحتج بحديثه"[10]، وقال أبو أحمد أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"[11]، وقال ابنُ خزيمة: "ولا أحتج بعليِّ بنِ زيد بن جدعان لسوءِ حفظه"[12]، وقال الترمذي: "وعليُّ بنُ زيد صدوق، إلا أنَّه ربما يرفع الشيء الذي يُوقفه غيرُه"[13]، وقال الدارقطني: "أنا أَقِفُ فيه، لا يُترك عندي، فيه لين"[14]، وضعَّفه كذلك سفيان بن عيينة[15] والنسائي في موضع آخر[16]، والدارقطني في موضع آخر كذلك[17]، وقال يزيد بن زريع: "لقد رأيتُ عليَّ بنَ زيد ولم أحمل عنه، فإنَّه كان رافضيا"[18]، ووصفه بالتشيُّع أحمد بن حنبل[19] وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: "فيه لين"[20]، وقال مرَّة: "ثقةٌ وصالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو"[21]، وقال العجلي: "بصريٌّ يكتب حديثه وليس بالقوي، وكان

---

[1] – الضعفاء الكبير للعقيلي(231/3)، والكامل لابن عدي(335/6)، وتاريخ دمشق(499/41).

[2] – تاريخ ابن أبي خيثمة(491/1)، وتاريخ دمشق(499/41)، وتهذيب الكمال(438/20).

[3] – سؤالات ابن الجنيد(ص 325).

[4] – سؤالات محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني(ص 57 رقم 21).

[5] – الطبقات الكبرى(187/7).

[6] – الجرح والتعديل(187/6).

[7] – المصدر نفسه(187/6).

[8] – الجرح والتعديل له كما نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال(323/9).

[9] – يقصد أنَّه كان يتشيع، والجوزجاني كان فيه شدَّةً على من رُميَ بالتشيع ويصدر عبارات شديدة في حقِّهم.

[10] – أحوال الرجال له(ص 194 رقم 185)، وعنه ابنُ عدي في الكامل(335/6)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(501/41).

[11] – الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم(276/3)، وتاريخ دمشق(490/41).

[12] – تاريخ دمشق(501/41)، وسير أعلام النبلاء(207/5)، وميزان الاعتدال(128/3)، وتهذيب الكمال(439/20).

[13] – الجامع للترمذي(343/4 عقب حديث رقم: 2678)، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق(495/41).

[14] – سؤالات البرقاني(ص 52 رقم 361)، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق(502/41)، وسيأتي أنَّ الذهبي وابن حجر تصرفا في عبارة الدارقطني فتغيَّر المعنى.

[15] – الضعفاء الكبير للعقيلي(230/3)، وتاريخ دمشق(496/41)، وميزان الاعتدال(127/3).

[16] – تاريخ دمشق(501/41).

[17] – قال فيه: "ضعيف" كما في السنن(130/1)، والعلل(346/5).

[18] – الكامل لابن عدي(335/6)، وتاريخ دمشق(498/41).

[19] – تاريخ دمشق(500/41).

[20] – المصدر نفسه(500/41).

[21] – المصدر نفسه(500/41).

يتشيع"[1]، وقال مرَّة: "لا بأس به"[2]، وقال السَّاجي: "كان من أهل الصدق، ويُحتَملُ لرواية الجِلَّة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع أجمع على ثبته"[3]، وقال ابنُ عدي بعدما روى له أحاديث: "ولعليِّ بنِ زيد غير ما ذكرتُ من الحديث أحاديث صالحة، ولم أرَ أحدًا من البصريين وغيرِهم امتنعوا من الرِّواية عنه، وكان يُغالي في التشيُّع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه"[4]، وقال ابن حبَّان: " كان شيخًا جليلا، وكان يَهِمُ في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كَثُرَ ذلك في أخباره وتبيَّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحقَّ ترك الاحتجاج به"[5]، وقال البيهقي: "لا يحتج بحديثه"[6]، وقال في موضع: "ليس بالقوي"[7]، وقال ابن كثير: كثير: "له منكرات كثيرة"[8]، وقال ابنُ حجر: "ضعيف"[9]، وقال ابنُ رجب: "وعليُّ بنُ زيد، مختلَفٌ في أمره، وليس بالحافظ جدًّا"[10]، وقال في موضع: "ليس بالقوي"[11].

المطلب الثَّاني: شرح وتوجيه كلام النُّقَّاد.

ما تقدَّم آنفا كلُّ ما وقفتُ عليه تقريبًا من أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل من المتقدِّمين والمتأخرين في عليِّ بن زيد بن جدعان، ولم أكن لأسوق كلَّ هذه الأقوال لولا أمرين كما سبقت إليه الإشارة في المقدِّمة؛ الأوَّل: أنَّ الإمام الذهبي قد حكم عليه في أكثر كتبه أنَّه صالح الحديث، وهذا قد لا يتفطَّن له كثيرٌ من النَّاس ممن لا يُدَقِّقُ في كلام الأئمَّة أو ممَّن هو مولَعٌ بدرجات الرُّواة العامَّة فيصحح أو يحسن كلَّ حديث علي بن زيد، والأمر الثَّاني وهو أهمُّ من الأوَّل: أنَّ بعض المعاصرين وهو الشيخ أحمد شاكر والدكتور الشريف حاتم العوني[12] قد وثَّقا علي بن زيد بن جدعان؛ أمَّا الأوَّل وهو أحمد شاكر فقد وثَّقه في مواضع من تحقيقه للمسند ولتفسير الطبري، ومن ثمَّ صحَّح كلَّ أحاديث ابن جدعان، وأمَّا الثَّاني، فخَلُصَ بعد كلامٍ له فيه طول إلى أنَّه حسن الحديث، ورجَّح كلام الذهبي فيه على كلام ابن حجر، واستدلَّ بأدلة رأى أنَّها قويَّة على ما ذهب إليه.

وقبل الشُّروع في الجواب على كلام الإمام الذَّهبي والشيخ أحمد شاكر والدكتور حاتم العوني وهو ما سنأخذه في المبحث الثَّاني، لا بدَّ من الوقوف على كلام النُّقَّاد وأئمَّة الجرح والتَّعديل السَّابقة في علي بن زيد والتَّدقيق فيها وتدبُّرِها جيِّدا قبل الخلوص إلى درجة

---

[1] – معرفة الثقات(154/2)، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق(500/41).

[2] – معرفة الثقات(154/2)، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق(500/41).

[3] – تهذيب التهذيب(324/7).

[4] – الكامل(344/6).

[5] – المجروحين(103/2).

[6] – السنن الكبرى(164/1).

[7] – المصدر نفسه(449/1).

[8] – تفسير القرآن العظيم(160/3، تفسير سورة مريم عند قوله تعالى{ولم يكن جبَّارا عصيا}).

[9] – تقريب التهذيب(ص 401 رقم 4734)، وهدي الساري(ص 536).

[10] – فتح الباري(378/2).

[11] – المصدر نفسه(403/4).

[12] – في كتابه: "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس"، وقد تكلَّم على درجة علي بن زيد بن جدعان استطرادا في(306/1-322)، وأشار إلى درجته اختصارا في(352/1-353).

علي بن زيد.

فنقول وبالله التوفيق: المدقِّقُ في كلام الأئمَّة السَّابق في علي بن زيد يلحظ أنَّهم يكادون يتَّفقون على تضعيفه وتليينه، وبعضهم قد ضعَّفه جدًّا، ولم يُؤْثَر توثيقُه إلا عن العِجلي والسَّاجي، وأمَّا التِّرمذي فسيأتي الكلام على توجيه قوله.

فالإمامُ شعبةُ بن الحجاج وهو الإمامُ المتخصِّص في الرِّجال بل وهو أوَّل من وسَّع الكلام فيهم وهو من تلاميذ ابن جدعان يَصِفُ شيخَه عليَّ بنَ زيد بكونه رفَّاعا، يعني أنَّه يرفع ما أوقفه غيرُه من الرُّواة ممن شاركوه في رواية الحديث نفسه، وكلام شعبة يدلُّ على أنَّ هذا الوصف كان مُلازِما لعليِّ بنِ زيد يعني أنَّه لم يكن يفعل ذلك نادرا بل كان يفعله كثير جدًّا حتى أصبح يُعرف به لدلالة صيغة "رفَّاعا" التي تدلُّ على المبالغة، وهذا يدلُّ على سوء حفظه.

وفي قول حماد بن زيد: "ثنا عليُّ بنُ زيد وكان يقلب الأحاديث" ما يدلُّ كذلك على سوء حفظه، فإنَّ دلالة عبارة: "وكان يقلب الأحاديث" صريحة على أنَّ ذلك كان يحصل منه في الغالب، فإنَّ الإكثار من قلب الأسانيد لا يفعله إلا من ساء حفظه، وقد فسَّر هذا الأمر الإمام حمَّاد بن زيد بما يدلُّ على أن ذلك كان ملازما لعلي بن زيد بقوله في موضع آخر: "كان عليُّ بن زيد يحدِّثنا اليوم بالحديث ثمَّ يحدِّثنا غدا، فلكأنَّه ليس ذلك".

وحمَّاد بن زيد وشعبة من تلاميذ عليِّ بنِ زيد، وهذا يعني أنَّهما خالطاه وخبرا وسبرا رواياته فَوَجَدَاه كذلك، فكلامهما مقدَّمٌ على كلام غيرهما إذا خُولِفا، كيف وقد وافقهم أكثرُ النُّقَّاد؟

ولِسُوء حفظه كذلك اتَّقى حديثه الإمام النَّاقد يحي بن سعيد القطان وترك الرِّواية عنه، وهذا ما جعل إمام الأئمَّة ابن خزيمة يصفه صراحةً بسوء الحفظ، بل ولم يُصحِّح له ولم يعتمده في "الصَّحيح" لأنَّه ليس على شرطه؛ فإنَّ من شرط ابن خزيمة ألا يكون الرَّاوي سيء الحفظ كحال علي بن زيد.

أمَّا بقية كلام الأئمَّة فأكثره يرجع إلى كلام الأئمَّة شُعبة وحمَّاد بن زيد ويحي القطان إلا أنَّ عباراتهم تفاوتت في تحديد درجة علي بن زيد في الضَّعف، كلٌّ بحسب اجتهاده؛ فبعضهم شدَّد العبارة فيه كما فعل ابنُ حبان والجُوزجاني، وهما مُتشدِّدان في إطلاق الألفاظ على الرُّواة وخصوصا الجوزجاني فيمن رمي بالتشيع لأنَّه كان شديد الميل على أهل الكوفة أو من كان متشيعا، وبعضهم توسَّط واعتدل فيه، وبعضهم أطلق عباراتٍ تدلُّ على التَّليين اليسير.

أمَّا المتوسطون فيه، فهم أكثرُ الأئمَّة ومنهم أئمَّة الدنيا في النَّقد والجرح والتعديل؛ أحمد وابن معين وابن المديني، فقد تقدَّم أنَّ أحمد قال فيه: "ليس هو بالقوي، روى عنه الناس"، وقال مرة: "ليس بشيء"، وقال في موضع: "ضعيف الحديث"، وقال فيه ابنُ معين: "ليس بحجة"، وقال مرة: "ليس بذاك القوي"، وقال في موضع: "بصريٌّ ضعيف"، وقال مرة أخرى: "ضعيف في كلِّ شيء"، وقال في موضع آخر: "لم يكن بالحافظ"، وقال فيه عليُّ بنُ المديني: "هو ضعيفٌ عندنا"، ومثلهم كذلك قول أبي حاتم وأبي زرعة والنسائي والبيهقي وابن رجب في موضع: "ليس بقوي"، وقريبٌ منهم قول أبي أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم" فإنَّها بمعنى ليس بالقوي، وضعَّفه ابنُ عيينة والنَّسائي والبيهقي.

وأمَّا المتشددون فيه، فهما الجوزجاني وابن حبان، أمَّا الأوَّل فقال فيه: "واهي الحديث ضعيف، وفيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه"، وهذا غلُوٌّ وإسرافٌ من الجوزجاني، وهو معروفٌ بالميل عن أهل الكوفة أو من كان متشيعا، فقوله: "واهي الحديث ضعيف"

تجاوزٌ للحدِّ فيه، وأمَّا قوله: "وفيه ميلٌ عن القصد" فيقصد أنَّه كان يتشيع؛ لأنَّ الجوزجاني كان فيه شِدَّةٌ على من رُمي بالتشيع ويُصدر عبارات شديدة في حقهم، وأمَّا ابنُ حبان فقال فيه: "كان شيخا جليلا، وكان يَهِمُ في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كَثُرَ ذلك في أخباره وتبيَّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحقَّ ترك الاحتجاج به"، وقول ابن حبان في أوَّله لا إشكال فيه، لأَّنه من سوء حفظه الذي سبق في قول حماد بن زيد وشعبة والقطان وابن خزيمة، وأمَّا آخِرُ كلامِه وهو قوله: "فاستحقَّ ترك الاحتجاج به"، إن أراد ترك الاحتجاج به مطلقًا، فهذا تشدُّدٌ غير مرضي، وإن أراد ترك ما انفرد به كما يُعبِّر به ابُن حبان في كثير من الأحيان فهذا حال من كان سيء الحفظ، وهو بذلك يوافق الأئمَّة فيه.

وعلى كلِّ حال فكلام الجوزجاني، وابن حبان إنْ فُهم كلامه في ترك الاحتجاج به على المعنى الأوَّل، يخالف قول جمهور النُّقَّاد في علي بن زيد، والله يحبُّ الإنصاف، فعليُّ بن زيد ليس من درجة من يترك حديثه الذي يدلُّ عليه كلام الجوزجاني وابن حبان.

وأمَّا الذين ألانوا فيه الكلام، فهم ابنُ سعد الذي قال فيه: "وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يُحتجُّ به"، فإنَّ قولَه: "وفيه ضعف" يُشعر بالتليين الخفيف، والدارقطني في موضع حيث قال: "أنا أَقِفُ فيه، لا يُترك عندي، فيه لين"، وهذا وإن كان صريحًا في التليين الخفيف إلا أنَّ الدارقطني قد ضعَّفه صراحة في موضعين، ويدلُّ عليه كلام ابن رجب في موضع: "وليس بالحافظ جدًّا".

قلت: من نظر في أقول هؤلاء الأئمَّة؛ أقصد ابنَ سعد والدارقطنيَّ وابنَ رجب، يرى أنَّ ابنَ سعدٍ مثلا ليس في مرتبة النُّقَّاد الكبار كشعبة والقطان وأحمد وابن معين وابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة حتى يُعارض كلامهم بكلامه، بل الأولى حمل كلامه على كلامهم، وأمَّا الدارقطني وابنُ رجب فقد جاء عنهما ما يُوافِق قولَ المتوسطين وأنَّهما قد ضعَّفا علي بن زيد في مواضع أخرى.

بقي في المتوسطين كلام ابنِ عدي الذي فهمه الدكتور العوني كما سيأتي أنَّه تليينٌ خفيف، فقد تقدَّم قول ابن عدي: "ولعلي بن زيد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، ولم أرَ أحدًا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرِّواية عنه، وكان يُغالي في التشيُّع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه".

ومن تدبَّر كلام ابن عدي هذا وربطه مع ما سبقه من كلامه وذِكْرِه لأحاديث لعلي بن زيد فهم أنَّ ابنَ عدي ممَّن توسط في حال علي بن زيد بل وكأنَّه جمع بين أقوال الأئمَّة التي قد تبدو متعارضة ظاهرا، فإنَّ قولَه: "له أحاديث صالحة"، فهذا لا شك فيه، فالضَّعيف وسيء الحفظ له أحاديث صالحة قد أصاب فيها ووافق الثِّقات، وأمَّا قوله: "ولم أرَ أحدًا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه"، فمع ما فيها من التَّعميم الذي يخالفه قول يزيد بن زريع المتقدم: "لقد رأيتُ عليَّ بنَ زيد ولم أحمل عنه، فإنَّه كان رافضيا"، وفعل يحيى القطان وهما من أئمَّة أهل البصرة، إلا أنَّ أكثر الأئمَّة قد رووا عنه كما يدلُّ عليه قول الإمام أحمد: "روى عنه النَّاس"، ثمَّ ختم ابنُ عدي كلامه بقوله: "ومع ضعفه يُكتب حديثه"، وهذا كأنَّه تلخيصٌ دقيقٌ لدرجة علي بن زيد، فقد حكم عليه ابنُ عدي بكونه ضعيفًا، لكن مع هذا الضَّعف يكتب حديثه، وهذا يدلُّ على أنَّ ضعفه ليس شديدا يترك لأجله حديثه، وهي عبارةٌ موافقةٌ تماما لقول الإمام أبي حاتم الرَّازي.

يبقى ممَّا تقدَّم الكلام على من نُقِلَ عنه من الأئمَّة أو فُهم من قولهم توثيق علي بن زيد، وهم أربعة؛ التَّرمذي ويعقوب بن شيبة والسَّاجي والعِجلي، فقد تقدَّم قول التَّرمذي: "وعليُّ بنُ زيد صدوق إلا أنَّه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره"، وقول يعقوب بن شيبة: "ثقةٌ، وصالح الحديث وإلى اللِّين ما هو"، وقول السَّاجي: "كان من أهل الصدق، ويُحتمل لرواية الجِلَّة عنه، وليس يجري مجرى

من أجمع على ثبته"، وقول العجلي في موضع: "لا بأس به"، فهؤلاء من نُقِلَ عنه أو فُهم من كلامه أنَّه يُوثِّقُ عليَّ بنَ زيد.

فالجواب على هذا الأمر من حيث العموم أنَّ من تقدَّم من الأئمَّة هم أئمَّة النَّقد الكبار، فلا شك أن اجتماع شعبة ويحي القطان وأحمد وابن معين وابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي والدارقطني على تضعيف علي بن زيد يعطي لحكمهم قوة، ولا يشك من كان له اشتغالٌ بالنَّقد والجرح والتعديل أنَّ مخالفة مثل هؤلاء الأربعة لأولئك لا يُعتَدُّ به في الميزان الحديثي؛ لأنَّهم أقلَّ منهم شأنا في النَّقد، هذا إذا حمل أقوال أولئك الأربعة على أنَّها مخالفة لما عليه النُّقَّاد، وإلا فإنَّ أكثر تلك الأقوال ليست مخالفة؛ بل إمَّا أن تكون موافقة، أو تحمل على غير ظاهرها، أو أنَّ الإمام له قولان في هذا الرَّاوي وعندئذ فيؤخذ بقوله الموافق لقول سائر النقَّاد، وهذا ما نأخذه في الجواب الخاص على تلك الأقوال.

أمَّا قول الترمذي: "وعليُّ بنُ زيد صدوق إلا أنَّه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره"، فالظاهر جدًّا أنَّ مراد الترمذي: بقوله: "صدوق" يعني في دينه، فهو صدوقُ الديانة عدلٌ ورِعٌ، وإن كان قول الترمذي عقبه: "إلا أنَّه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيرُه"، قد تدلُّ على أنَّ مُراده بالصدوق في الحفظ، إلا أن ذلك بعيد؛ لأنَّ هذه العبارة أقصد عبارة: "صدوق" تطلق عند المتقدِّمين عموما على صدق الديانة، وهو أمر راجعٌ للعدالة، ولذلك يجمعون بينها وبين التَّوثيق، فيقولون مثلا: "ثقة صدوق"، ويقولون: "صدوق لا بأس به"، ويجمعون بينها وبين التَّضعيف، فيقولون مثلا: "صدوقٌ، سيء الحفظ"، ويقولون: "صدوقٌ، لا يحتج بحديثه"، يقول الإمام البخاري مثلا في عاصم بن محمد بن زيد: "ثقة صدوق"[1]، ويقول ابنُ نمير في محمد بن عبيد الله العرزمي: "هو رجل صدوق، ولكن ولكن ذهبت كتبه، وكان رديء الحفظ، فمن ثم أنكرت أحاديثه"[2]، وقد فعل ذلك الإمام التَّرمذي نفسه، فقال في موسى بن عبيدة عبيدة عقب حديث رواه من طريقه: "هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يُضَعَّفُ في الحديث من قبل حفظه، وهو صدوق"[3]، وقال في ليث بن أبي سليم: "ليث بن أبي سليم صدوق، وربما يهم في الشيء، وقال محمد بن إسماعيل: قال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعَّفوه"[4]، ونقل عن شيخه البخاري قولَه في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: "ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنَّه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا"[5]، فالبخاري حكم على ابن أبي ليلى بكونه صدوقا ثمَّ ذكر أنَّه لا يروي عنه شيئا وبيَّن سبب ذلك وأنَّه سيء الحفظ، وهذا يدلُّ على أنَّ مراده بقوله: "صدوق"، يعني في دينه، ولذلك قال ابنُ رجب: "أمَّا ابنُ أبي ليلى، فهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة، وكان من جِلَّة الفقهاء المعتبرين وله حديث كثير، وهو صدوقٌ لا يُتَّهم بتعمُّد الكذب، ولكنه كان سيئ الحفظ جدًّا"[6]، ثمَّ نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في تضعيفه من قبل سوء حفظه[7].

---

[1] – العلل الكبير للترمذي(393/1).

[2] – شرح علل الترمذي(570/2).

[3] – جامع الترمذي(عقب حديث رقم: 1167).

[4] – المصدر نفسه(عقب حديث رقم: 2801).

[5] – جامع الترمذي(عقب حديث رقم: 364).

[6] – شرح علل الترمذي(416/1).

[7] – المصدر نفسه(416/1-418).

قلت: وعلى هذا يُحمل كلام الترمذي في علي بن زيد، ولذلك قال محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري في العرف الشذي: "وفي سنده علي بن زيد بن جدعان، وأخرج عنه مسلم مقروناً مع الغير، والمقرون مع الغير قد يكون مليّناً، ومع هذا عليُّ بنُ زيد صدوق اتِّفاقاً، إلا أنَّه سيء الحفظ"[1]، فقوله: "صدوق اتِّفاقاً" يعني في العدالة، وقوله: "إلا أنه سيء الحفظ" هذا في الضبط، والله تعالى أعلم.

وأمَّا قول يعقوب بن شيبة: "ثقة، وصالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو"، فقد جاء عنه صراحةً أنَّه قال فيه كما تقدم: "فيه لين"، وعبارة: "فيه لين" وإن كانت خفيفة إلا أنها تدلُّ على التَّضعيف، فهو مُوافقٌ للأئمَّة الكبار في أصلِ التَّضعيف، وكأنِّي بعبارة الإمام يعقوب بن شيبة الأولى وهي قوله: " ثقة، وصالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو"، فيها نوعُ تردُّدٍ في الجزم بدرجة علي بن زيد وكأنَّه لم يُخبر أمره ابتداءً، لكنَّه بعد ذلك جزم بكونه فيه لين، وصنيعه هذا يُشبه صنيع الدَّارقطني، فقد تقدَّم قول الدارقطني: "أنا أَقِفُ فيه، لا يُترك عندي، فيه لين"، وهذا يدلُّ على أنَّ الإمام الدارقطني كأنَّه توقَّف في أمر علي بن زيد ومع ذلك قال إنَّ فيه لينا، لكنَّه جزم في مواضع أخرى بكونه ضعيفا كما تقدَّم.

وأمَّا قول السَّاجي: "كان من أهل الصِّدق، ويُحتمل لرواية الجِلَّة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته"، فظاهرٌ جدًّا أنَّ قوله: " كان من أهل الصدق" إنَّما قصد بها الصدق في دينه، فهو أمرٌ راجع إلى العدالة، بدليل بقية العبارة التي قصد بها الحكم على حفظه، وهي ظاهرة في أنَّها ليس توثيقا من السَّاجي فقوله: "ويُحتمل لرواية الجِلَّة عنه"، يعني هو محتمل الرِّواية لأنَّ النَّاس قد رووا عنه، وهي بمعنى قول الإمام أحمد: "روى عنه الناس"، لكن ينبغي أن يُنظر في رواياته بعد ذلك للحكم عليها، فالسَّاجي هنا لم يجزم بدرجته في الحفظ لتردده في ذلك، ولذلك قال: "وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته"، يعني كأنَّ الأمرَ غير مفصول فيه بالنسبة لعلي بن زيد كما هو الشَّأن فيمن أجمعوا على توثيقه، والله أعلم.

وأمَّا قول العجلي في موضع: "لا بأس به"، فقد تقدَّم أنَّ العجلي قد قال فيه: "بصريٌّ يكتب حديثه وليس بالقوي، وكان يتشيع"، وهي مثل عبارة أبي حاتم الرازي تماما، وبمعنى قول أبي زرعة والنسائي والبيهقي وابن رجب في موضع وأبي أحمد الحاكم الذين قالوا فيه: "ليس بالقوي" أو "ليس بقوي"، وعندئذ فيؤخذ بكلامه الموافق لبقية النُّقَّاد.

وممَّا تقدَّم ذكره نَخْلُص في درجة علي بن زيد بن جدعان أنَّه "ضعيفٌ سيء الحفظ وكان يتشيع"، فالعجب بعد هذا كلِّه من توثيق علي بن زيد بن جدعان كما فعله الشيخ أحمد شاكر، والعجب كذلك من حمل هذا الضعف الناتج عن سوء الحفظ على التليين اليسير الذي يكون صاحبه حسن الحديث كما فعله الدكتور حاتم العوني.

وعليه فقد آن الأوان للشروع في الجواب على كلام الإمام الذهبي والشيخ أحمد شاكر والدكتور حاتم العوني في حكمهم على درجة علي بن زيد بن جدعان وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثَّاني: أقوال من وثَّقه من المتأخرين والمعاصرين ومناقشة كلامهم.

قد تقدَّم أنَّ الإمامَ الذهبيَّ في قولٍ عنه، والشيخ أحمد شاكر، والدكتور حاتم العوني، قد وثَّقوا علي بن زيد، وسأدمج في هذا

[1] – العرف الشذي شرح سنن الترمذي(121/1).

المبحث ذكر كلامِ هؤلاء في عليِّ بنِ زيد ومناقشتهم أثناء ذكر تلك الأقوال، لتبقى الوحدة الموضوعية مترابطة ولا يتشتت ذهن القارئ.

أمَّا الإمام الذهبي فقد تكلَّم عن علي بن زيد في عدَّة مواضع من كتبه، فقال في موضع: "صويلح الحديث، قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقوَّاه غيرهما"[1]، وهذا غريبٌ جدًّا من مثل الإمام الذهبي، حيث يُشعر كلامه أنَّه لم يُضعِّف عليَّ بنَ زيد إلا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأنَّ أكثر الأئمَّة على توثيقه، بل إنَّ قوله: "وقوَّاه غيرهما" فيه التَّصريح بذلك، والحقيقةُ في حال علي بن زيد غير ذلك تماما كما عرفت في نقل كلام الأئمَّة فيه، ولا أدري كيف يقول الإمام الذهبي هذا القول مع أنَّه نقل في "ميزان الاعتدال" و"سير أعلام النبلاء" تضعيفه عن أكثر الأئمَّة الذين سبق نقل كلامهم، والأغرب منه قوله في موضع آخر: "صالح الحديث"[2]، ثمَّ يقول عقبه: "قال حمَّاد بن زيد: كان يقلب الأحاديث، وذكر شعبة أنَّه اختلط، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ليس بقوي يهم ويخطئ، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين[3]"[4]، فهذا مستغربٌ جدا! كيف ينقل عن كلِّ هؤلاء تضعيف علي بن زيد ثمَّ يقول فيه: "صالح الحديث"!؟ مع أنَّه لم ينقل عن أحدٍ من الأئمَّة توثيقه، بل وكتابه الذي ذكر فيه هذا القول موضوعٌ في الضُّعفاء، وقريبٌ من صنيعه في "المغني" قولَه في "ديوان الضعفاء": "حسن الحديث، صاحبُ غرائب، احتجَّ به بعضهم، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أحمد: ليس بشيء"[5]، والتَّعليق على هذا الكلام كمثل الذي قبله، وقد قال عنه هو نفسه: "أحد الحفَّاظ، **وليس بالثَّبت**"[6]، وقال في موضع: "وكان من أوعية العلم، على تَشَيُّعٍ قليلٍ فيه، **وسوءِ حفظٍ يُغُضُّه من درجة الإتقان**..."[7]، ثم نقل كلام الأئمَّة فيه وكلُّهم ممَّن ضعَّفه، ثمَّ قال: "قد استوفيت أخباره في "الميزان" وغيره، **وله عجائب ومناكير**، لكنَّه واسع العلم"[8].

وهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الإمام الذهبي لم يُوفَق في تلخيص كلام الأئمَّة، لا كما قاله العوني أنَّ تلخيصَه أوفق من تلخيص ابن حجر[9]، بل إنَّ تلخيص ابن حجر الذي قال فيه: "ضعيف" أوفق من تلخيص الذهبي، ومن تدبَّر ما سبق من الأقوال عَلِمَ ذلك.

---

[1] – ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثَّق(ص 391).

[2] – المغني في الضعفاء(447/2).

[3] – تصرَّف الذهبي في عبارة الدارقطني في علي بن جدعان فتغيَّر المعنى، وكذلك فعل ابن حجر كما في التَّهذيب(323/7): فإنَّه نقل قول الدارقطني فيه: "أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين"، وأظنُّه أخذها من الذهبي، أمَّا الدارقطني فقال فيه كما تقدَّم: "أنا أَقِفُ فيه، لا يُترك عندي، فيه لين"، وهذا يدلُّ على أنَّ الإمام الدارقطني توقَّف في الجزم بحال علي بن زيد فقال: "أنا أَقِفُ فيه"، إلا أنه رجَّح أنَّ فيه لينًا، بخلاف ما يشعر به نقل الذهبي عنه، فإنَّه يدلُّ على أنَّ الإمام الدارقطني جازم بحاله وكأنه على يقين بأنَّه فيه لين كما تقتضيه عبارة: "لا يزال عندي" التي تفيد الاستمرارية، ومع ذلك فقد جزم الدارقطني بضعفه في موضعين من كتبه كما سبق النقل عنه، وسيأتي في مناقشة الدكتور حاتم العوني.

[4] – المغني(447/2).

[5] – ديوان الضعفاء(ص 283).

[6] – الكاشف(40/2).

[7] – سير أعلام النبلاء(207/5).

[8] – المصدر نفسه(207/5).

[9] – المرسل الخفي(307/1).

وأمَّا الشيخ أحمد شاكر فقد وثَّقه في عِدَّةِ مواضع، لكنَّه لم يُبَيِّن طريقة النَّتيجة التي وصل إليها اجتهادُه، ولم أقف له على توسُّعٍ في الكلام على ابن جدعان، وكلُّ ما وقفتُ عليه من كلامه فيه قوله: "علي بن زيد: هو ابن جدعان، وهو ثقة"[1]، وقوله: "علي بن زيد: هو ابن جدعان، وقد سبق في "26" أنَّنا وثَّقناه، وهو مختلفٌ فيه، والرَّاجح عندنا توثيقه"[2]، وقد أحال إلى الحديث رقم(26) من "المسند" كما سبق، وهو الموضع الذي قال فيه: "ثقة"، وكذلك فعل في عددٍ من المواضع من "تفسير ابن جرير" و"مسند أحمد" بتحقيقه[3].

وتوثيق الشيخ أحمد شاكر لعليِّ بنِ زيد مجازفةٌ خالف فيها أكثرَ النُّقَّاد كما قد علمت، وليت القضية توقَّفت في توثيقه، بل إنَّ الشيح رحمه الله انطلاقًا من توثيقه لعلي بن زيد صحَّح له كلَّ أحاديثه التي رواها، وهذا من التَّساهل الذي وقع له في تحقيقه للمسند، وليس هذا الرَّاوي الوحيد الذي خالف فيه الشيخ أحمد شاكر جمهور النُّقَّاد، بل فعل الأمر ذاته مع جماعةٍ من الرُّواة؛ مثل شهر بن حوشب، فقد وثَّقه وصحَّح له كلَّ أحاديثه في "المسند"، ولا شكَّ أنَّ هذا أدخل الخلل في عمل الشيخ في "المسند" و"جامع الترمذي" و"تفسير ابن جرير" وغيرها من الكتب التي هي بتحقيقه، ولذلك فينبغي التنبُّه للأحاديث التي صحَّحها الشيخ لمثل هؤلاء الرُّواة ولا يتعجل المرء في قوله: "صحَّحه أحمد شاكر".

وهذا لا يعني أنَّ كلَّ تلك الأحاديث ضعيفة، لا؟ فليس هذا هو المقصود، فقد تكون لبعض أحاديث ابنِ جدعان شواهد ومتابعات ترتقي بها تلك الأحاديث إلى الحسن أو الصِّحة، بل قد يعلم النقَّاد بقرائن تخصُّ الرِّواية وبمعطيات قد اختصوا بها أنَّ ابنَ جُدعان قد أصاب في روايةً ما وإن لم يُتَابِعهُ عليها أحدٌ فيصححونها، ولكن المراد أنَّ المرء يتريَّث خُصوصا في الأحاديث التي انفرد بها هؤلاء، والله تعالى أعلم.

وأمَّا الجواب عمَّا ذكره الدكتور حاتم العوني فهو الذي نقفُ معه مُطوَّلا لكثرة ما دلَّل به على توثيق ابنِ جدعان، وقد سبق التَّنبيه أنَّه خَلُصَ بعد كلامٍ له فيه طول إلى أنَّ ابنَ جدعان حسنُ الحديث، ورجَّح كلام الذهبي على كلام ابن حجر الذي ضعَّفه والذي نقله في أوَّل كلامه، واستدلَّ بأدلَّةٍ رأى أنَّها قوية على ما ذهب إليه، وسنحاول بإذن الله مناقشته فقط في الأمور المهمَّة التي اعتمدها في الحكم على علي بن زيد طلبا للاختصار، فنقول وبالله التوفيق:

من حيثُ العموم حاول الدكتور حاتم العوني أن يَحْمِل كلام الأئمَّة الذين ضعَّفوه على التَّليين الخفيف، ونقل عن شيخ الإسلام وابن القطَّان الفاسي أنَّ الضَّعيف عند النُّقَّاد هو حسنُ الحديث.

قال في بداية كلامه عن علي بن زيد: "إنَّ تضعيف النُّقَّاد لعلي بن زيد في الغالب من أخف ألفاظ التَّضعيف، وهذا التَّضعيف مع وجود من وصفه بمثل قولهم: "صدوق"، أو "لا بأس به" بل ووجود من وصفه بكلا المرتبتين، **قد يدلُّ على أنَّه ممَّن يُحَسَّن**

---

[1] – المسند تحقيق أحمد شاكر(179/1 رقم 26 حاشية).

[2] – المصدر نفسه(504/1-505 رقم 783 حاشية).

[3] – ينظر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: مسند أحمد بتحقيقه(67/2 و405 و425 و446 و470 و472 و530 و14/3 و15 و16 و43)، وتفسير الطبري بتحقيقه(592/4).

حديثه"[1].

قلت: هذا كلامٌ فضفاض وغير دقيق، فقوله: "في الغالب" وقوله: "قد يدلُّ على أنَّه ممن يحسن حديثه"، التي تدلُّ على التردُّد والشك وعدم الجزم لا تصلح في مثل هذه المواطن التي ينبغي فيها التدقيق والتركيز والتدبر لأقوال الأئمَّة، فما قيمة قوله: "قد يدلُّ على أنَّه ممَّن يُحسَّن حديثه" في ميزان العلم، هل هو ممن يحسن حديثه أم لا؟ لأنَّ القول فيه احتمالٌ، ولم يعطِ للقاري وطالب العلم القول الرَّاجح على الأقل في اجتهاده، ثمَّ إنَّ قوله: "بمثل قولهم: "صدوق"، أو "لا بأس به" بل ووجود من وصفه بكلا المرتبتين" قد سبق الجواب على بعضه، وسيأتي الجواب عليه بعد قليل، فقد وقع هنا في وهمٍ خصوصا فيما يخص النَّقل عن الإمام أحمد.

وقال نقلا عن ابنِ القطان وهو يتكلم عن وصفهم الرَّاوي بقولهم: "ضعيف": "وهذا اللفظ **قد يقال** لمن هو صدوق، ومن لا يكون به بأس، **يستضعف بالقياس إلى من هو فوقه في باب الثقة والأمانة**"[2].

قلت: استدلال الدكتور بكلام ابنِ القطان هذا على أنَّ الضَّعيف ممن يحسن حديثه عجيبٌ جدًّا، وذلك من وجهين؛ الأوَّل: أنَّ ابنَ القطَّان صدَّر كلامه بـ: "قد"، التي تدلُّ على التَّقليل، وهذا يدلُّ على أنَّ كلام ابن القطان إن فُهم على ما فهمه الدكتور يكون في بعض الأحيان وفي الحالات النادرة بدلالة قوله: "قد"، والوجه الثَّاني: أنَّ من نظر في سياق كلام ابن القطان في موضعه لم يفهم منه ما فهمه الدكتور حاتم، وذلك أنَّ كلامَه السَّابق ذكره في الرَّدِّ على عبد الحق الإشبيلي تساهله في إطلاق بعض الألفاظ في التَّضعيف، فإنَّ عبد الحق تكلَّم على حديث لراوٍ اسمه: مُحَمَّد بن خَالِد بْن عبد الله الوَاسِطِيّ، ثمَّ قال فيه: "ضعيف"، فتعقَّبه ابنُ القطَّان بقوله: "وَهَذَا اللَّفْظ قد يُقَال لمن هُوَ صَدُوق، وَمن لَا يكون بِهِ بَأْس، يستضعف بِالْقِيَاسِ إِلَى من هُوَ فَوْقه فِي بَاب الثِّقَة وَالْأَمَانَة، وَمُحَمّد بن خَالِد، هُوَ عِنْدهم كَذَّاب"، فأنت ترى أنَّ قولَ ابنِ القطان: "وَهَذَا اللَّفْظ قد يُقَال لمن هُوَ صَدُوق، وَمن لَا يكون بِهِ بَأْس" فسَّره بقوله: "يُستضعف بِالْقِيَاسِ إِلَى من هُوَ فَوْقه فِي بَاب الثِّقَة وَالْأَمَانَة"، وهذا يدلُّ على أنَّ لفظَ: "ضعيف" قد يقال في راوي لا بأس به، أو صدوق مقارنةً مع غيره، ولا يدلُّ على التَّضعيف المطلق، يعنى أنَّ الرَّاوي الصَّدوق أو الذي لا بأس به قد يقارن مع من هو أوثق منه فيطلق عليه لفظ التضعيف، وهذا ما يُسمَّى بالتَّضعيف والتَّوثيق النِّسبيين أي بالنسبة لراو أوثق منه أو أضعف منه، وهذا لا يؤخذ منه توثيقٌ أو تضعيفٌ مطلقين، هذا هو مفهوم كلام ابن القطان، ويدلُّ عليه ما ختم به كلامه فقال: "وَمُحَمّد بن خَالِد، هُوَ عِنْدهم كَذَّاب"، وهذا يدلُّ على أنَّه أراد تعقب عبد الحق في إعطائه درجة هي فوق درجته التي تليق به، فإنَّه كذاب، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة ابن القطان في درجة محمد بن عبد الله الواسطي فإنَّ بعضهم قال فيه: "ضعيف الحديث" كأبي زرعة الرازي، والظاهر عليه اعتمد عبد الحق، لكن نحن بصدد تقرير أنَّ سياق كلام ابن القطان فيما ذكرناه آنفا، وهكذا بقية النماذج والأمثلة التي ذكرها ابن القطان بعد هذا، كلها في رواة حكم عليهم عبد الحق بحكم معين فتعقبه ابن القطان بأنه لم يوفق في ذلك الحكم وأنَّ أولئك الرُّواة أكثر شأنا أو أقل حالا ممَّا ذكره، كما فعل مع معمر بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي رَافع، فَقَالَ فيهما: "معمر وَأَبوهُ ضعيفان"، فتعقبه ابن القطان بقوله: " كَذَا قَالَ: وهما عِنْد الْمُحدثين مَتْرُوكَانِ"[3]، وهكذا بقية الأمثلة كلها في عدم

---

[1] – المرسل الخفي(309/1).

[2] – بيان الوهم والإيهام(561/5).

[3] – بيان الوهم والإيهام(562/5).

تحرير عبد الحق لدرجة الراوي في قناعة ابن القطان[1]، وهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الدكتور حاتمًا استدلَّ بكلام ابن القطان في غير سياقه، وإلا لو أردنا أن نُعَدِّد المواضع التي ضعَّف فيها ابن القطان الأحاديث بسبب ضعف الرَّاوي أو قولهم فيه: "ضعيف" لجهدنا أنفسها في إحصائها والوقوف عليها، وعليه فاعتماد الدكتور على مثل هذا الكلام الذي خرج مخرج النَّادر الذي لا تُبنى عليه قاعدة فيه نوع إيهام للقراء، ونحن لا ننكر أنَّ بعض إطلاقات الأئمَّة في الرَّاوي الضعيف ممن يحسن حديثه، لكن ذلك يحتاج إلى قرينة قوية، أمَّا في علي بن زيد فلا يصلح ذلك على اعتبار أنَّك قد عرفت تضعيف جمهور النُّقَّاد له.

وقال نقلا عن شيخ الإسلام: "وقد روي عن الإمام أحمد أنَّه قال: "هو ضعيف ليس بالقوي" لكن هذه العبارة يقصد بها أنَّه ممن ليس يصحح حديثه بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفا ويحتجون به؛ لأنه حسن إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوما إلا إلى صحيح وضعيف، وفي مثله يقول الإمام أحمد الحديث الضعيف خير من القياس"[2].

قلت: هذا غريبٌ من شيخ الإسلام رحمه الله؛ فإنَّ قوله: "لكن هذه العبارة يقصد بها أنه ممن ليس يصحح حديثه بل هو ممن يحسن حديثه" يفهم منه التَّعميم، يعني أنَّ من قيل فيه: "ضعيف ليس بالقوي" فإنه يحسن حديثه ولا يصحح، وهذا تعميمٌ غير مرضي، نعم لو حمل على بعض الحالات بعد النَّظر في كلام النُّقَّاد والمقارنة بينها، فهذا واردٌ كما سبقت الإشارة إليه، أمَّا القول به مطلقا فلا أظنُّ أنَّ شيخ الإسلام نفسه يقول به، بدليل واقع ما كان عليه الأئمَّةُ، ثمَّ إنَّ ربط تقسيم الحديث عند المتقدمين إلى صحيح وضعيف وأن قِسْمَة الحسن عندهم جاءت بعدُ ثمَّ محاولة إدخال الضَّعيف في الحسن محاولة ربط ذلك بدرجات الرواة بإطلاقٍ غير سديد، ولذلك كأنَّ الدكتور حاتم تفطَّن لهذا وأنَّ تعميم كلام شيخ الإسلام لا يتوافق مع واقع الحال عند الأئمَّة، فذكر أنَّ من نتائج تقسيم الحديث قبل الترمذي إلى صحيح وضعيف أنهم يقولون في الرَّاوي أنَّه ضعيفٌ ويقصدون به ضعفًا لا يُخرجه عن حيِّز الاحتجاج، وقال إنَّ قول ذلك يعتبر صاعقة، ثم تكلم بكلامٍ جيِّدٍ أنَّ ذلك يحتاج إلى دراسة معمقة لمن ضعَّفوا لمعرفة أي المراتب عني بتضعيفهم هل هم في مرتبة الحسن أو دون ذلك ويعين على ذلك فهم تصرفات النقاد العملية في التصحيح والتضعيف، وعلى هذا فأخذ كلام شيخ الإسلام على عمومه ومحاوله الاستدلال به على درجة ابن جدعان وغيرها غير مرضي.

هذا وقد قوَّى الدكتور حاتم ما ذكره شيخ الإسلام عن أحمد في أنَّ إطلاق الضَّعف عنده يقصد به حسن الحديث بما قاله في علي بن زيد بن جدعان: "لا بأس به".

قلت: وهِمَ الدكتور حاتم في النَّقل عن الإمام أحمد، فقد نقل بعد كلامِ شيخ الإسلام السَّابق أنَّ الإمام أحمد قال في علي بن زيد بن جدعان: "لا بأس به"، محاولا بذلك تدعيم نقل شيخ الإسلام عن أحمد أنَّ قوله في الرَّاوي: "ضعيف" معناه أنَّه ممن يُحَسَّنُ حديثُه، فهو في مرتبة لا بأس به أو صدوق، وقد نقل قبل هذا الموضع في أَوَّل الكلام على درجة ابن جدعان وتقريره أنَّه حسن الحديث عن الإمام أحمد أنَّه قال فيه: "لا بأس به" من رواية ابنه صالح، فقال الدكتور: "... بل ربما وصَفَهُ-يعني علي بن زيد- النَّاقدُ الواحد مرَّة بمثل قولهم: "ليس بالقوي"، التي هي من أخفِّ التَّضعيف، ووصفه مرَّة بمثل قولهم: "لا بأس به"، وهذا هو ما وقع من الإمام أحمد، حيث أطلق القولين في علي بن زيد، كما في رواية ابنه صالح عنه، حيث روى عن أبيه القولين"، ثمَّ عزا القولين

[1] – ينظر: بيان الوهم والإيهام(5/561-570).

[2] – الفتاوى الكبرى(6/159).

المنقولين عن صالح عن أحمد إلى "مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح" بالنسبة للقول الأوَّل و"تاريخ دمشق" بالنسبة للثَّاني.

قلت: هذا وهمٌ من الدكتور حاتم، فإنَّ صالح ابن الإمام أحمد نقل عنه قوله وقد تقدم: "ليس هو بالقوي، روى عنه الناس" فقط، وهو الموجود في "مسائله" وهو الذي نقله عنه ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل"[1]، وعن ابنِ أبي حاتم رواه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق"[2]، وأمَّا ما نقله عن صالح عن أبيه أنه قال: "لا بأس به" فليس هو صالح ابن الإمام أحمد، بل هو صالح ابن الإمام العجلي، والقول الذي نقله ابنُ عساكر هو عينُه الموجود في "الثِّقات للعجلي"، فلمَّا رأى الدكتور في "تاريخ دمشق" قول ابن عساكر: "أنا صالح بن أحمد حدَّثني أبي" ظنَّ أنَّه صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، وإنَّما هو كما تقدَّم صالح بن الإمام العجلي، فإنَّ ابنَ عساكر ينقل أقوال أئمَّة الجرح والتعديل بأسانيده إلى قائليها –وهي عادة معروفة– من كتبهم المصنَّفة، فإنَّ كتب الجرح والتَّعديل يرويها الإمام ابن عساكر بأسانيده إلى مؤلفيها، فروى قول الإمام العجلي الذي أصله في كتابه بإسناده إلى صالح ابنه، ومن المعلوم أنَّ الإمام العجلي اسمه أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم أبو الحسن العجلي[3]، وعنده ابنٌ اسمه صالح هو الذي روى كتاب "الثقات" لأبيه[4]، وقول صالح بن الإمام العجلي في علي بن زيد رواه ابن عساكر هكذا: "أخبرنا أبو البركات الأنماطي وأبو عبد الله البلخي قالا، أنا أبو الحسين بن الطيوري وثابت بن بندار بن إبراهيم قالا، أنا الحسن بن جعفر زاد ابن الطيوري وابن عمِّه محمد بن الحسن قالا، أنا الوليد بن بكر، أنا علي بن أحمد بن زكريا، أنا صالح بن أحمد، حدثني أبي قال: علي بن زيد بن جدعان بصري يكتب حديثه وقال ليس بالقوي، وقال في موضع آخر علي بن زيد بن جدعان كان يتشيع لا بأس به"[5]، وهذا الكلام هو نفسه ما في "الثقات" للعجلي بالحرف، وهو الذي نقله عنه المزي والذهبي وغيرهما، وعمل الدكتور هذا من التسرُّع في نقل الأقوال وعدم التثبت والتركيز في النَّقل، وإلا فلو تدبَّر قليلا في ترجمة علي بن زيد بن جدعان من "تاريخ دمشق" لوجد أنَّ ابنَ عساكر كعادته ينقل أقوال أئمَّة الجرح والتعديل في الرَّاوي متسلسلة، فيذكر أقوال أئمَّةِ الجرح والتعديل على حسب الوفيات أو حسب الإمامة في النَّقد، فيبدأ مثلا بأقوال القطَّان أو ابن مهدي أو شعبة على حسب الكلام الموجود في الرَّاوي، فإذا انتهي من ذكر أقوال الإمام ينقل عن إمام آخر كأحمد، فلما ينتهي ينقل أقوال إمام آخر كابن معين أو أبي حاتم وأبي زرعة، وهكذا متسلسلة، وما نقله ابن عساكر في علي بن زيد: "لا بأس به" كان بعدما نقل عن أحمد أقوالَه المتقدِّمة، ثمَّ نقل أقوال يحي بن معين فيه، ثمَّ نقل كلام العجلي، يعني بين كلام العجلي وأحمد في علي بن زيد حوالي صفحتين، وهذا مع ما تقدَّم يدلُّ قطعًا أنَّ الكلام هو كلام العجلي نقله عنه ابنُه صالح، هذا وبالإضافة إلى ما سبق لم ينقل أحدٌ من الأئمَّة أنَّ الإمام أحمد قال في علي بن زيد "لا بأس به"، وهذا ينسف ما بناه الدكتور على قول أحمد في علي بن زيد: "لا بأس به" من أساسه.

ومن الأمور التي اعتمدها الدكتور حاتم على أنَّ علي بن زيد حسن الحديث تحسين أو تصحيح الترمذي له عددًا من

---

[1] – (186/6).

[2] – (498/41).

[3] – ينظر: سير أعلام النبلاء(505/12–507)، وثقات العجلي(ص 31 المقدمة).

[4] – ينظر: ترتيب ثقات العجلي(ص 43).

[5] – تاريخ دمشق(500/41).

الأحاديث، فإنَّ ذلك يجعله حسن الحديث عند الترمذي في زعم الدكتور، وهذا الاستدلال ضعيفٌ بل بعيد، وذلك لأمور؛ **الأوَّل**: أنَّ من المعروف أنَّ الإمام الترمذي إنَّما يحكم على متن الحديث أو على الإسناد والمتن معًا؛ بمعنى أنَّه ينظر إلى سند ومتن الحديث وما له من شواهد ومتابعات ثمَّ يُصدر الحكم على الحديث، **والثَّاني**: أنَّ تحسين الترمذي أو تصحيحه في مواضع لا يلزم منه التَّوثيق المطلق، **والثَّالث**: أنَّه يلزم من ذلك توثيق كلِّ من حسَّن له التَّرمذي أو صَّحح له، وقد حسَّن الترمذي وصحَّح أحاديث لرواة قد اتَّفق الأئمَّةُ على تضعيفهم بل وبعضهم شديد الضَّعف.

فقد قال مثلا في حديث رواه إسماعيل بن مسلم المكي –وهو ضعيف بل مُتَّفقٌ على تضعيفه تقريبا، وقال فيه أحمد: "منكر الحديث"[1]–، عن الحسن، عن سمرة بن جندبﷺ، قال: «أمرنا رسول اللهﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدنا»: «وحديث سمرة حديثٌ حسنٌ غريب»، رغم أنَّه قال بعد ذلك: "وقد تكلَّم بعضُ النَّاسِ في إسماعيل بن مسلم من قبل حفظه"، بل وقال في موضع: "وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه"[2]، بل ونقل عن شيخه البخاري أنه ضعَّفه جدًّا، فقد روى له حديثًا ثمَّ سأل البخاري عنه، فقال: "وإنَّما رواه إسماعيل بن مسلم، وضَعَّف إسماعيل بن مسلم المكي جدًّا"[3]، فهو متكلم فيه عند الترمذي وسمع تضعيفه جدًّا من شيخه البخاري إلا أنه حسَّن حديثه مع العلم أنَّ هذا إسناد فرد[4]، وكذلك حكم على حديث رواه إسماعيل بن مسلم نفسه بأنَّه حسن صحيح، فقد روى عنه، عن الحسن، عن سمرة قال: قال رسول اللهﷺ: «الغلام مرتهن بعقيقته يذبح عنه يوم السابع، ويسمى، ويحلق رأسه»[5]، ثمَّ قال عَقِبَه: "هذا حديث حسن صحيح"، لأنَّ هذا الحديث له شواهد صحيحة.

وقال في حديثٍ رواه أبو حمزة الثُمَالي، عن الشَّعبي، عن أمِّ هانئ بنت أبي طالب قالت: دخل عليَّ رسولُ اللهﷺ فقال: «هل عندكم شيء؟» فقلت: لا، إلا كسر يابسة وخل، فقال النبيﷺ: «قرِّبيه، فما أفقر بيت من أدم فيه خل»: ثمَّ قال: "هذا حديثٌ حسنٌ غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث أم هانئ إلا من هذا الوجه، وأبو حمزة الثمالي اسمه ثابت بن أبي صفية"، وثابت بنُ أبي صفية، أبو حمزة الثمالي، ضعيف عند الجمهور بل ونقل الذهبي أنَّه مُتَّفَقٌ على ضعفه[6].

وروى الترمذيُّ كذلك حديثا لكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، وهو متروكٌ متَّفقٌ على ضعفه بل وكذَّبه بعضهم ومع ذلك حسَّنه، وهو حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جدهﷺ، عن النَّبيِّﷺ قال: «إنَّ في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا إلا آتاه الله إياه»، قالوا: يا رسول الله، أية ساعة هي؟ قال: «حين تقام الصَّلاة إلى انصراف

---

[1] – تهذيب الكمال(3/198-204).

[2] – الجامع(عقب حديث رقم: 1460).

[3] – العلل الكبير(1/237 رقم 430)، قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جندبﷺ، قال: قال رسول اللهﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف»، سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعَّف إسماعيل بن مسلم المكي جدا.

[4] – الظاهر أن الترمذي حسن هذا الحديث لشواهده العامة وأن العمل عليه، ولذلك قال عقب تحسينه: "والعمل على هذا عند أهل العلم".

[5] – الجامع(ح: 1522).

[6] – ديوان الضعفاء للذهبي(ص 56).

منها»، وقال عقبه: «حديث عمرو بن عوف حديث حسن غريب».

فهل يعني هذا أنَّ إسماعيل بن مسلم المكي وأبا حمزة الثمالي وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ثقاتٌ عند الترمذي؟ لا، بل إنَّ تحسين أو تصحيح التَّرمذي لمثل هؤلاء يعود لأحد أمرين؛ إمَّا لشواهد ومتابعات لهؤلاء الرُّواة أو أدلة قوَّى بها الترمذي حديثهم، أو يُحمل على مخالفة التَّرمذي لجمهور النُّقَّاد في ذلك.

هذا وقد أطلنا بعض الشيء في الجواب عمَّا اعتمده الدكتور حاتم العوني وفيما ذكرناه كفاية، وبقيت أمورٌ ممَّا ذكرها لا يسع الوقت والمجال هنا للجواب عليها، وهي أمور عامَّة إن يَسَّرَ اللهُ ﷻ سنرجع إليها ونجيب عن مضمونها.

المبحث الثَّالث: خلاصة الكلام في حاله وعلاقته بمروياته.

من خلال ما تقدَّم نقله وشرحه عن النُّقَّاد وتوجيه كلامهم في حال علي بن زيد بن جُدعان، وما تقدَّم من الجواب عن كلام الإمام الذَّهبي وأحمد شاكر والعوني نخلص بيقينٍ أنَّ عليَّ بنَ زيد بن جدعان: "ضعيفٌ سيء الحفظ رُمي بالتشيع، لكنَّه مُحْتَمَلُ الرِّواية عن الحسن البصري لأنَّه لازمه"، والله أعلم.

لكن ما علاقةُ درجة علي بن زيد التي خلصنا إليها، وهي كونه "ضعيفٌ سيء الحفظ رمي بالتَّشيُّع" بمروياته؟

والجواب أن نقول: إنَّ ثمرة الاختلاف بين تضعيف علي بن زيد بن جدعان والحكم عليه بأنَّه سيء الحفظ كما عليه جمهور النُّقَّاد، وبين الحكم عليه بكونه صالح الحديث كما فعل الذَّهبي أو ثقة كما فعل الشيخ أحمد شاكر أو حسن الحديث كما فعله الدكتور حاتم إنَّما تظهر في الأحاديث التي انفرد بها علي بن زيد بن جدعان ولم يتابع عليها، هل تُضعَّف أو تصحح أو تحسَّن؟ ولا شكَّ أنَّ هذا الأمر له تأثيره البالغ على الحكم على الأحاديث، ومع أنَّنا لا نُنْكِرُ تصحيح أو تحسين بعض الأحاديث التي انفرد بها ابن جدعان ولو رجَّحنا كونه سيء الحفظ إذا وقفنا لتصحيح الأئمة النقاد لحديثه أو دلت القرائن القوية على أنَّه أصاب، إلا أنَّ الأصل في حديثه وخصوصًا الذي تفرَّد به الرَّد، لأنَّنا ما حكمنا عليه بسوء الحفظ إلا لما كان خطؤه أكثر من صوابه، وهذا يعني أنَّ الأحاديث التي أخطأ فيها أكثر من الأحاديث التي أصاب فيها، بخلاف ما عليه الشيخ أحمد شاكر مثلا، فقد صحَّح كلَّ الأحاديث التي انفرد بها ابنُ جدعان في تحقيقه للمسند بناءً على توثيقه، وكذلك ما رجَّحه الدكتور حاتم في آخر كلامه على درجة ابن جدعان، حيث قال: "إذًا، فعليُّ بن زيد ممَّن يحسن حديثهم، ولا أحتاج إلى التنبيه إلى أنه يستثنى من تحسين أحاديث علي بن زيد أحاديث معينة أنكرها العلماء عليه أو خالف في من هو أحق بالحفظ منه"[1]، وهذا وإن كان أخف مما عليه الشيخ أحمد شاكر، إلا أنَّه يدلُّ على أنَّ الأصل في حديثه التَّحسين عند الدكتور إلا إذا وجد إنكار الأئمة لبعض أحاديثه، وهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ هناك ثمرةً كبيرة في الاختلاف في أصل درجة علي بن زيد في الحكم على الأحاديث، وهذا الذي جعلنا نطيل جدًّا في التَّحقيق في درجته لخطورة القضية.

وعليه فلا بدَّ من التَّنبيه هنا إلى أمرٍ مهمٍّ للغاية في باب النَّقد والحكم على الأحاديث، وهو أنَّ الدَّرجة العامة الأغلبية للرَّاوي والمستقرة في كتب الجرح والتعديل كانت في الغالب الأعمِّ نتيجة لسبر مروياته ومقارنتها بمرويات من شاركوه في رواية تلك الأحاديث

[1] – المرسل الخفي(318/1).

من الرُّواة، فيأتي النُّقَّاد للرَّاوي فيجمعون حديثه ثمَّ يقارنون أحاديثه بمرويات الثقات الذين شاركوه في رواية تلك الأحاديث، فإذا وجدوه يوافق الثِّقات في الأكثر وثَّقوه، وأعطوه درجة فيقولون مثلا: "ثبت" أو "ثقة" أو "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو "صالح الحديث"، وغيرها من العبارات التي تدلُّ على الوثاقة، وتختلف تلك العبارات باختلاف درجة الإصابة والموافقة، فدرجة "ثقة" مثلا أو "ثبت" أعلى من درجة "لا بأس" به أو "حسن الحديث" باعتبار أنَّ إصابة من كانت درجته العامة "ثبت" أو "ثقة" أكثر من إصابة من كانت درجته "ليس به بأس" بل وبقدر إصابته أعطيناه تلك الدرجة، لكنهم مع ذلك يعرفون الأحاديث التي أخطأ ووهم فيها بل ويحصونها ويحفظونها، وإذا وجدوا الرَّاوي يُخالف الثِّقات في الأكثر أو يتفرد بما لا يتابع عليه كثيرًا ضعَّفوه، وأعطوه درجة تناسبه فيقولون مثلا: "متروك" "منكر الحديث" "سيء الحفظ" "ضعيف، لا يحتج به"، وغيرها من العبارات التي تدلُّ على التَّضعيف، وتختلف تلك العبارات باختلاف درجة الخطأ والوهم الذي نتج عن كثرة المخالفة والتفرُّد، فدرجة "منكر الحديث" مثلا أو "متروك" أدنى من درجة ضعيف أو "سيء الحفظ" باعتبار أنَّ خطأ من كانت درجته "متروك" أو "منكر الحديث" أكثر بكثير من خطأ من كانت درجته "ضعيف" أو "سيء الحفظ" بل وبسبب كثرة خطأ ووهم المتروك ترك حديثه، وبسبب كثرة وفحش الوهم حتى أصبح ملازما للرَّاوي حكمنا عليه بكونه "منكر الحديث"، لكنَّهم مع ذلك يَعرفون الأحاديث التي أصاب فيها الضَّعيف أو سيء الحفظ بل ويحصونها ويحفظونها.

ومن هذا المنطلق نقول: إنَّ درجات الرُّواة المستقرة في كتب الجرح والتعديل إنَّما هي درجات عامة في الرَّاوي وحُكمٌ أغلبيٌّ فيه، لكن الحكم على حديثه يحتاج إلى أمور أخرى زائدة عن مجرَّد درجته العامة الأغلبية، ترجع أساسا إلى التأكد: هل أصاب في الحديث أم أخطأ؟ ولذلك عند إرادة الحكم على حديث ما لراو ما فدرجته العامة مثل "حسن الحديث" أو "لا بأس به" أو "سيء الحفظ" جزءٌ من العملية النَّقدية وليست هي كلها، فلا بدَّ أن ننظر في حاله مع ذلك الحديث خاصة، يعني هل أصاب فيه أم أخطأ؟ وعندئذٍ فالمعطيات التي تتوفر في رواية ما لذلك الرَّاوي قد تختلف مع معطيات رواية أخرى لذلك الراوي نفسه، وعندئذ فالحكم على هذه الرواية تختلف عن الحكم على الرواية الأخرى، وهذا الذي عبَّر عنه الأئمَّة بقولهم: "لكلِّ حديثٍ نقدُه الخاص"، فالرَّاوي سيء الحفظ وإن كان درجته العامة أنَّه سيء الحفظ إلا أنَّه قد يُصيب في بعض الأحاديث، فكما أنه ليس من شرط الثقة ألا يخطىء فكذلك ليس من شرط سيء الحفظ ألا يصيب، فإنَّه من المعلوم كما تقدَّم تقريره قبل قليل أنَّنا ما حكمنا على الرَّاوي بكونه ثقةً إلا لما كان صوابه أكثر من خطئه وهذا يعني أنَّه أخطأ في أحاديث يعلمها النُّقَّاد، فكذلك الرَّاوي سيء الحفظ ما حكمنا عليه بسوء الحفظ إلا لما كان خطؤه أكثر من صوابه وهذا يعني أنَّه أصاب في أحاديث يعلمها النُّقَّاد وأئمَّة الجرح والتعديل، لكن هذا لا يجعلنا نخالف النُّقَّاد في الدَّرجة العامَّة في الرَّاوي من جهة، ولا يجعلنا في الوقت نفسه نعتمد اعتمادا كليًّا على تلك الدَّرجة العامَّة في الحكم على الأحاديث، فالدرجة العامة للراوي المستقرة في كتب الجرح والتعديل إنما هو شيءٌ أغلبيٌّ يصدق على أغلب الأحاديث التي يرويها ذلك الرَّاوي، بل وما حكم الأئمة عليه بتلك الدرجة إلا لما حكموا على أحاديثه، لكن هذا لا يعني أنَّ تلك الدرجة تُجعل كالقانون المطرد في كلِّ أحاديث ذلك الرَّاوي أينما وجد حكم على حديثه بها، فإذا عُلم أنَّ الثقة أخطأ ووهم في حديث ما ضُعِّف حديثه، وإذا عُلم أنَّ سيء الحفظ والضَّعيف قد أصاب في حديث ما صُحِّح حديثه.

وعليه فعليُّ بنُ زيد هذا ممَّن حكم عليه أئمَّة النَّقد والجرح والتعديل بكونه سيء الحفظ، فلا ينبغي مخالفتهم في ذلك، لكن من

جهة أخرى قد يُصيب عليُّ بن زيد في بعض الأحاديث يعلمها النقاد، فعندئذ نُصحِّحُ ما عَلِمَ النُّقَّاد أو دلَّت القرائن على إصابته، والله أعلم.

الخـــاتمـــــة

في ختام هذا المقال يمكن إبراز عدَّة نتائج:

- أنَّ علي بن زيد بن جدعان ضعيفٌ سيء الحفظ عند جمهور النُّقَّاد، لكن حديثُه عن الحسن البصري محتملٌ لملازمته إيَّاه.
- أنَّ ما جاء في ظاهر كلام بعض الأئمَّة أنَّه وثَّقه، فإنَّه يحمل على ما وافق كلام النقاد.
- أنَّ الإمام الذهبي اختلفت عباراتُه في علي بن زيد ولم يُوَفَّق لتلخيص درجته في أكثر المواضع.
- خطأ الشيخ أحمد شاكر في توثيق علي بن زيد ومن ثمَّ تصحيح جميع حديثه، وكذلك الأمر للدكتور حاتم العوني.
- أنَّ درجة الرَّاوي هي في الغالب ثمرةٌ لسبر مروياته.
- بيان منهج النُّقَّاد في التَّعامل مع مرويات الرَّاوي في الحكم عليه، فكما يحكمون على حديث الثقة بالضعف إذا تبين لهم ذلك، كذلك يحكمون على حديث الضَّعيف بالصحة إذا تبين لهم ذلك، وهو الذي ينبغي تقريره في شأن درجة وحديث علي بن زيد.

ومن خلال ما تقدَّم ذكره كلِّه يتبيَّن بجلاء خطأ من يُوثق عليِّ بن زيد بن جدعان ويصحح حديثه بإطلاق، وكذلك خطأ من يضعِّف رواياته كلها بكونه ضعيف سيء الحفظ وذلك لاحتمال إصابته.

والحمد لله رب العالمين وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع.

- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني أبو إسحاق: أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكادمي-فيصل آباد، باكستان، دت.
- أحمد بن أبي خيثمة أبو بكر: التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر –القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ-2006 م.
- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر: السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، الناشر: مجلس دائرة المعارف النِّظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى . 1344 هـ
- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي تقي الدين أبو العباس: الفتاوى الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1408هـ-1987م.
- أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي: معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار-المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد –سوريا،

الطبعة: الأولى، 1406هـ-1986م.

- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل: هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق، دار السلام الرياض ودار الفيحاء دمشق، الطبعة الثالثة، 1420هـ-2000م.
- أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني: سؤالات البرقاني سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي-لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله: العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، 1422هـ-2001م.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله: المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث-القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله: المسائل برواية ابنه أبي الفضل صالح: الناشر الدار العلمية، سنة النشر 1408هـ-1988م، مكان النشر الهند.
- إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البيروتي، دار الدليل الأثرية للنشر والتوزيع-الجبيل-المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م.
- حاتم بن عارف الشريف العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دار المجرة، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي زين الدين: شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار-الزرقاء-الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ -1987م.
- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي زين الدين: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق جماعة من طلاب العلم، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م.
- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم أبو محمد: الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1271هـ-1952م.
- عبد الله بن عدي الجرجاني أبو أحمد: الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
- علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ -2001م.
- علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم المعروف بابن عساكر تاريخ دمشق: تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415هـ-1995م.
- علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن: سؤالات محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد

القادر، الناشر مكتبة المعارف-الرياض، سنة النشر 1404هـ.

- علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.
- محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي: العرف الشذي شرح سنن الترمذي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي-بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004 م.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة-مكة، الطبعة: الثانية، 1387 هـ -1967م.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولي 1426هـ-2005م.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ-1985م.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دت.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ-1963م.
- محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله: التاريخ الكبير، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دت.
- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن المعروف بتفسير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة-بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ-2000م.
- محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مَعْبد التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي-حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
- محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي أبو عبد الله المعروف بابن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990م.
- محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي أبو جعفر: الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ -1984م.
- محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى: الجامع للترمذي المعروف بسنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، سنة النشر: 1998م.
- يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي أبو زكريا: تاريخ يحي بن معين برواية عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق، دت.

- يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي أبو زكريا: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار-المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م.
- يوسف المزي جمال الدين أبو الحجاج: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة السَّادسة، 1415هـ-1994م.